S/PV.7884

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٨٤

الأربعاء، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يلتشينكو	(أوكرانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد أرينسيبيا فيرناندیث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2017/94)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1704079 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2017/94)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما: السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وسعادة السيد عمر هلال، الممثل الدائم للمغرب بصفته رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/94، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): معروض على مجلس الأمن تقرير الأمين العام (S/2017/94) عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أبدأ بإعطاء المجلس لمحة موجزة عن التطورات الرئيسية التي حدثت منذ نشر التقرير.

إن الحالة الأمنية في بانغي ككل استقرت تدريجياً على مدى الأشهر القليلة الماضية. وفي ٧ شباط/فبراير، شنّت قوات الأمن الداخلي في أفريقيا الوسطى بدعم من البعثة عملية في بانغي للقبض على يوسف مالينغا، الذي نصب نفسه زعيما لواحدة من جماعات الدفاع الذاتي التي هددت المدنيين في مناسبات عديدة وأججت التوترات الطائفية. وقد فتح حراس مالينغا الشخصيون النار بصورة عشوائية في سياق العملية، مما أسفر عن مقتل مدنيين اثنين وإصابة طفل. وأصيب مالينغا واثنان من رجاله بأعيرة قاتلة في تبادل إطلاق النار الذي أعقب ذلك، في حين أصيب ثلاثة من أفراد الدرك في أفريقيا الوسطى بجروح. ونتيجة للعملية، واصلت البعثة وقوات الأمن الداخلي تسيير دوريات معززة وجهودها لتوعية المجتمعات المحلية.

وعلى النقيض من الهدوء النسبي في بانغي، استمرّ العنف المرتبط بالهجرة الموسمية في الشمال الغربي من البلد. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تحركات الرعاة مع ملايين من رؤوس ماشيتهم تجري سلمياً بصفة عامة. وهناك أيضاً مشكلة الاشتباكات المستمرة بين الفصائل المتناحرة من ائتلاف سيليكا السابق – مثل الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وحزب الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى – والتي من الواضح أنها لا تزال تقوض الاستقرار في المنطقة الوسطى، مع ما ينطوي عليه ذلك من دلالة عرقية مثيرة للقلق. ومما يؤجج هذه الاشتباكات المستمرة الصراعات على السلطة والنزاعات المتعلقة بالسيطرة على الموارد والوصول إلى طرق النقل – وكلها تهدد عملية السلام في البلد. ولكن ذلك يشكل أيضاً عبئاً لا يطاق على السكان، إضافة إلى أنه يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية المقلقة أصلاً.

وفي هذا السياق، وعلى خلفية جهود البعثة الرامية إلى حماية المدنيين، تصدت طائرات عمودية هجومية تابعة للبعثة

في ١١ شباط/فبراير لرتل مؤلف من حوالي ٣٠٠ عنصر من الائتلاف الذي تقوده الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، يضم سيارات بيك آب مدججة بالرشاشات.

وكان هدف تلك العملية بالنسبة لنا هو ثني تلك المجموعة عن عبور خط الحدود. وقد أبلغناها هي وغيرها من الأطراف المتحاربة بذلك مسبقا، انطلاقا من رغبتنا في منع نشوب صراع كبير في بلدة بامباري ذات الأهمية الاستراتيجية والواقعة على نهر أواكا، وحيث يوجد أحد الجسور الوحيدة فوق النهر. ولذا، فإن هذا الأمر كان هاما للغاية.

وفي سياق تدخلها، دمرت البعثة ما لا يقل عن أربع سيارات بيك آب. وجاء كل هذا عقب تحذيرات قوية جدا من البعثة إلى الطرفين تفيد بأنها عازمة على استخدام القوة لحماية المدنيين، تمشيا مع ولايتها واستجابة لنداءات المنطقة دون الإقليمية والاتحاد الأفريقي وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي لم تكف عن الدعوة إلى اتخاذ إجراءات قوية من جانبنا

وعلى الرغم من تدخلنا وجهودنا في مجال الدعوة مع الجماعات المسلحة، تمكنت بعض عناصر الائتلاف من دخول بلدة إيبي، الواقعة إلى الغرب. ومنذ ذلك الحين، عززنا قواعدنا التشغيلية المؤقتة في المنطقة وأنشأنا نقطة تفتيش شمال شرق بامباري لمنع أي تحركات جديدة للائتلاف صوب بامباري، والتي أكرر أنها ذات أهمية استراتيجية كبيرة. ونشرنا قسمين من قوة التدخل السريع البرتغالية التي وصلت للتو إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى جانب اثنتين من مفارز القوات الخاصة، حول البلدة. وأود أن أشير هنا إلى أن الحكومة أصدرت إعلانا في ١٣ شباط/فبراير، تعرب فيه عن دعمها الثابت لإجراءات البعثة وتحث الأطراف المتحاربة على وقف الأعمال العدائية فورا. كما أصدر الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وممثل الاتحاد الأفريقي في بانغي بيانين للإعراب عن بالغ القلق إزاء استمرار القتال بين الجماعات المسلحة.

وهذا يقودني إلى مسألة سياسة التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. كما يعلم المجلس، فإنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن استراتيجية بهذا الخصوص مع ١٢ جماعة مسلحة في إطار لجنة المتابعة التشاورية، التي يرأسها الرئيس توادیرا. ومع ذلك، فإنه مما يجعل الحالة صعبة أن الجماعتين المسلحتين الرئيسيتين اللتين سبق وأن أشرت إليهما، الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى بقيادة نور الدين آدم وجماعة أنتي بالاكا بقيادة ماكسيم موكوم، لا تزالان خارج إطار اتفاق التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وإلى جانب الحكومة، فإننا نواصل العمل مع الجماعتين في محاولة لإقناعهما بالانضمام إلى الاتفاق لأنه من الواضح أنه لا يمكن ضمان شمولية عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في حالة عدم توقيع جميع الجماعات المسلحة على الاتفاق وفي ظل غياب اتفاق أوسع نطاقا يهدف إلى معالجة المظالم المشروعة لتلك الجماعات.

ونحن نعرف، استنادا إلى تجربتنا في سياقات أخرى، أن عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج التي لا تشمل جميع الأطراف المتحاربة من المحتمل أن تواجه صعوبات كبيرة وأن يكون مآلها الفشل. ونعلم أيضا أنه لكي تكون أي عملية من هذا القبيل ذات مصداقية أكبر، يجب أن تكون البيئة العامة آمنة. وفي هذا الصدد، فإن الحادثتين الأخيرين اللذين وقعا في بانغي وفي منطقة بامباري لا يزالان من أسباب القلق.

ولهذا السبب، بينما نواصل السعي إلى إبرام اتفاق واسع يشمل جميع الأطراف، فإننا نواصل اتخاذ سلسلة من الإجراءات الرامية إلى الحد من مستوى العنف الطائفي وإطالة أمد مبادرة مرحلة ما قبل التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، والتي حشدت بالفعل حوالي ٠٠٠ ٤ من المقاتلين السابقين. وعلى وجه الخصوص، فإننا نعكف على استكشاف إمكانية أن

ننفذ، بالاشتراك مع الحكومة والبنك الدولي، مشروعا تجريبيا للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، من شأنه أن يكفل نزع سلاح وتسريح ٤٨٠ مقاتلا سابقا، سيتم إدماج نصفهم في قوات الدرك عقب إجراءات فرز سليمة، وإشراك النصف الآخر في أنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي.

ولا بد من معالجة كل ذلك، ولا سيما الموقف المعاند لهذه الجماعات. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على المبادرة التي أعلنها للتو الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بدعم من أنغولا وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية، للترويج لمبادرة أفريقية للسلام والمصالحة بين الحكومة وجميع الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وترحب الأمم المتحدة بهذه المبادرة الأفريقية وتدعمها، حيث أن هذه بوضوح مسألة تتعلق بتمهيد السبيل بشكل جماعي لتسوية النزاع وتحقيق السلام الدائم الذي تتوق إليه جمهورية أفريقيا الوسطى منذ أمد بعيد.

وأعتقد أن الجهود التي اضطلع بها الرئيس توادیرا شخصيا في ما يتعلق بالجماعات المسلحة ينبغي أن تستمر وأنه يجب توحيد جميع هذه المبادرات والعناصر. ويجب علينا أيضا الحفاظ على المكاسب التي حققها منتدى بانغي وأن نواصل العمل بصورة استباقية قدر الإمكان نحو تحقيق أهداف العدالة والمصالحة. بيد أنه يجب على الجماعات المسلحة، وهذه رسالة واضحة جدا أوجهها إليها، ألا تنسى أن الغالبية العظمى من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى يطمحون إلى استعادة السلام.

وعلينا ألا نغفل عن حقيقة أننا أحرزنا تقدما، في إطار حوار رسمي، بشأن جميع هذه المبادرات. وننظر إلى إطلاق السلطات الوطنية في ٣٠ كانون الثاني/يناير لحملة وطنية لتجنيد ٥٠٠ من ضباط الشرطة والدرك باعتباره أمرا مثيرا للاهتمام بصفة خاصة. ونلاحظ، علاوة على ذلك، أن سرية المشاة الأولى للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي دربتها بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري، سيمكن نشرها قريبا. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن الرئيس اليوم عن تعيين المدعي العام الخاص للمحكمة الجنائية الخاصة، والذي كنا نترقب اختياره بفارغ الصبر. وهذه خطوة هامة جدا إلى الأمام في عملية ضمان العدالة للجميع.

وتواصل البعثة التكيف مع هذه الحالة المتغيرة. وقمنا بإعادة ترتيب خطة انتشارنا بدرجة كبيرة ونسعى إلى تعزيز قدرتنا على التنقل. وعلى وجه الخصوص، خفضنا عدد القواعد من أجل ضمان مزيد من المرونة. ولدينا الآن قوة الرد السريع البرتغالية. وتم نشر سرية للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. وجرى استعراض الأسطول الجوي، مع التركيز بوجه خاص على قدرتنا على الإجلاء الطبي ليلا. ونحن أيضا بصدد نشر سرية طائرات بلا طيار للمراقبة، وفرقها القوات المسلحة الفرنسية؛ وأعتقد أن هذا سيكون له أثر رادع قوي بالنسبة لأولئك الذين يواصلون خلق مشاكل على أرض الواقع.

وفي هذا السياق، كنا نأمل أن نبدأ في رؤية بعض مكاسب السلام. ومما يؤسف له أنها لا تزال بعيدة المنال، فيما يتواصل تدهور الحالة الإنسانية؛ وأعمال العنف الدائرة في المقاطعات تشكل عاملا مساهما في هذا الوضع. وفي الواقع، فإن ٢,٢ مليون شخص، أي أكثر من نصف السكان، متضررون بدرجات متفاوتة من انعدام الأمن الغذائي، وهي أعلى نسبة في العالم.

كما أدت الأحداث التب وقعت مؤخرا إلى تشريد ٠٠٠ ١٠٠ شخص آخرين، وهو ما يمثل مشكلة، بطبيعة الحال. وهو كذلك يشكل مسألة للجهات الفاعلة الإنسانية، إذ أن البيئة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال خطيرة بالنسبة لها. وينبغي الإشارة إلى أن ٣١ في المائة – أي الثلث، عمليا –

من الحوادث الأمنية في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٦ التي تمس موظفي المنظمات غير الحكومية قد حدثت، للأسف، في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وقد تلقت جمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أثناء المؤتمر الذي عقده الاتحاد الأوروبي، تعهدات بلغت ٢,٢ بليون يورو، وهو أمر مهم. وبالنظر إلى الحالة الراهنة، أعتقد أنه من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تفي البلدان والمنظمات التي تعهدت بتقديم الأموال بوعودها وأن تصرف تلك الأموال. وقد وقعنا، بمناسبة هذا المؤتمر، على إطار العمل المشترك الذي يعرف أيضا باسم التعاهد، وهو أداة هامة شاطرها المجلس مؤخرا سفير جمهورية أفريقيا الوسطى. إنه آلية ذات أهمية استثنائية ترمي إلى تعزيز الشراكة بين البلد والمجتمع الدولي. إنني مقتنع تماما بأنها ستساعدنا في الفترة المقبلة على معالجة الأسباب العميقة للنزاع. وفي ذلك الصدد، فإننا سوف نواصل بذل قصارى جهدنا لدعم السلطات وضمان أن يحظى هذا الأمر بالمتابعة التي يستحق.

إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى هي أحدث عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقريبا ستكون قد مرت ثلاث سنوات على إنشائها. وستكون قد مرت سنة منذ أن تولى الرئيس توديرا مقاليد الحكم. فلندرس الأشواط التي قطعناها. فقبل ثلاث سنوات كانت جمهورية أفريقيا الوسطى على حافة الهاوية. وقد كانت الإبادة الجماعية أمرا أكثر من ممكن – بل إنها بدت محتملة. وقد شكل ذلك تهديدا خطيرا للمنطقة دون الإقليمية. وكانت هناك المخاطر الأمنية ومجموعة متنوعة من العناصر المزعزعة للاستقرار، والتطرف في البلد والمنطقة. وقد كان ذلك هو السبب في أن المجلس قد أقر وقتها بضرورة التصرف عن طريق الإذن بنشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بناء على العمل الذي أنجزته، بالفعل، بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلى الرغم من أنه كان لذلك الأمر صعوباته، فإنني أعتقد أنه يمكن القول بأن الجهود المشتركة للبعثة وقوات عملية سانغاري وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، في ذلك الوقت، قد مكنت من تجنب المزيد من الفظائع الجماعية. وفوق كل ذلك، مكنت تلك الجهود كذلك من تجنب الانهيار الكامل لدولة أفريقيا الوسطى. وقد استعيد النظام الدستوري. إن جمهورية أفريقيا الوسطى تمضي قدما تحت قيادة رئيس جمهوريتها وحكومتها. وبها برلمان يؤدي وظيفته. ويجري تعزيز سلطة الدولة في المحافظات. وينبغي أن نأخذ كل ذلك في الحسبان، ولكن من دون إيهام أنفسنا.

هناك مشاكل بطبيعة الحال، غير أن المؤشرات تشير عموما إلى الاتجاه الصحيح. سأعطي مثالاً صغيرا على ذلك. نعلم جميعا مدى أهمية الزراعة في البلد. لقد ارتفع الإنتاج الزراعي في العام الماضي بنسبة ٢٦,٣ في المائة. وهذا يوحي بأن المزارعين أخذوا يعودون. وعلاوة على ذلك، فإننا نشهد الأشخاص المشردين العائدين إلى بعض المناطق يبدؤون في زراعة أراضيهم مرة أخرى. وقد حُفز الاقتصاد.

ويجب علينا ألا نتوقف عند ذلك الحد. ويجب علينا أن نتعلم من التجارب السابقة. هناك درس واحد على وجه الخصوص. فالمجتمع الدولي لم يستجب في أحيان كثيرة جدا في الماضي إلا عند بلوغ الأزمة ذروتها. وبعد ذلك، حالما تختفي الأعراض الرئيسية، يحول المجتمع الدولي انتباهه عن البلد والأزمة. فهناك خطر، في مثل هذه الحالات، من عودة الأزمة إلى التصاعد، الأمر الذي يجب تجنبه. إننا بحاجة إلى التعزيز باستخدام جميع الوسائل المتاحة. ونحن بحاجة إلى تعزيز الاقتصاد وحقوق الإنسان. وذاك هو الغرض من الوكالات

والمؤسسات المالية الدولية. ومن الواضح أن الاستقرار وإرساء السلام الدائم وتقدم المصالحة الوطنية ومكافحة الإفلات من العقاب والعدالة الانتقالية أمور بالغة الأهمية، بالنسبة للبعثة. ونزع سلاح الجماعات المسلحة وإصلاح قطاع الأمن كذلك من الأمور الأساسية. وينبغي التركيز على أشد المناطق تضررا.

ويجب أن تستمر البعثة ومنظومة الأمم المتحدة ككل، أكثر من أي وقت مضى، في دعم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، وبالتالي بناء أساس للسلام والتنمية المستدامين، مثل التي أنشأتها الأولويات المتفق عليها في التعاهد. ولا يمكن أن ينظر إلى البعثة بوصفها الرد الوحيد على جميع التحديات التي نواجهها. غير أن إقامة السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى في المتناول شريطة أن تتحمل الشراكات القائمة وتزداد قوة وشريطة أن يتصف السكان أنفسهم بالعزيمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسفير هلال.

السيد هلال (تكلم بالفرنسية): أبدأ بتهنئة أوكرانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وأشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم الماهرة. ويسرني ويشرفني أن أقدم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن بالنيابة عن أعضاء لجنة بناء السلام بصفتي رئيس لجنة بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التشكيلة القطرية المخصصة.

كما أرحب كذلك بالإحاطة الإعلامية المفصلة جدا التي قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفي لادسوس، بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشيد به كذلك وبالممثل الخاص للأمين العام، السيد بارفي أونانغا – أنيانغا، على جهودهما الدؤوبة من أجل بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

سأطلع أعضاء المجلس على التحديات الراهنة والفرص المتاحة فيما يتعلق ببناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكما ذكر السيد لادسوس وأُوضح في تقرير الأمين العام (S/2017/94)، فإن الحالة الأمنية في البلد ما زالت متقلبة على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة ووجود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد أدت الاشتباكات الأخيرة، التي نشبت بين الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، بقيادة نور الدين آدم، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى بقيادة الخاتم محمد، في مواجهة الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بقيادة علي دراس، علاوة على الاشتباكات الأخرى – وخاصة تلك التي أبرزها السيد لادسوس في إحاطته الإعلامية هذا الصباح – إلى فقدان مئات الأرواح وتشريد الآلاف من النساء والرجال والأطفال. إن تلك الهجمات غير المقبولة تساعد على إبراز الحاجة إلى تركيز جهودنا أولا وقبل كل شيء على تحقيق استقرار الحالة الأمنية في البلد من أجل تجنب المزيد من الخسائر في الأرواح والتشرد، وكذلك من أجل تجنب الأعمال التي قد تضر بالتقدم المحرز حتى الآن في المجالات الرئيسية المختلفة.

وترحب التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، في ذلك الصدد، بالتزام السلطات الوطنية بالمضي قدما، وتهنئها على اعتمادها الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن؛ وسياسة الأمن الوطني؛ فضلا عن الخطة الخمسية لبناء القدرات وتطوير الشرطة والدرك.

وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد استراتيجية المصالحة الوطنية، فضلا عن تصويت البرلمان مؤخرا على تشريعات لإنشاء المؤسسات المكرسة في الدستور، سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد. لقد وصلنا إلى

منعطف حاسم حيث يجب تعزيز قيادة الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، بغية بناء السلام ومكافحة الأسباب العميقة للنزاع، وهو ما من شأنه أن يمهد الطريق لسلام دائم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إننا نهنئ جميع أصحاب المصلحة الذين أسهموا في نجاح مؤتمر بروكسل لصالح جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عقد في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وقد عقد اجتماع للتشكيلة، في إطار التحضير لذلك المؤتمر، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

وخلال تلك الجلسة، استمع أعضاء التشكيلة إلى إحاطات إعلامية قدمها السفيرة جوان آدمسون، نائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد جون – كريستوف جاري، المدير القطري للبنك الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد أوسكار فرنانديث – تارانكو، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام ورئيس مكتب دعم بناء السلام، الذي تكلم باسم إدارة عمليات حفظ السلام.

وخلال الجلسة نفسها، أكد ممثل البنك الدولي على تعاونه الممتاز مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، للتحضير لهذا المؤتمر ولإنجاز عملهما في البلد. كما لاحظت أن ممثل البنك الدولي حذر من مخاطر نقص الاستثمار في الأمن ونزع السلاح اللذين يعتبرهما أولويتين رئيستين وشرطين للمضي قدما بما تبقى من خطة الانتعاش وبناء السلام.

وأسفر المؤتمر عن تعهدات كبيرة بالتبرع بأكثر من ٢,٢ بليون دولار من أصل ٣ بلايين دولار المطلوبة لتنفيذ الخطة الوطنية للانتعاش وبناء السلام. وتتألف الخطة من ثلاث ركائز أساسية: تعزيز السلام، والأمن، والمصالحة؛ وتجديد العقد الاجتماعي بين الدولة والسكان؛ وتيسير الانتعاش الاقتصادي. وفي ذلك السياق، ستخصص تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى اجتماعا لكل ركيزة من الركائز الثلاث، لجمع أصحاب المصلحة المعنيين كافة لمناقشة أفضل السبل الكفيلة بدعم المجلس الاستشاري لتنفيذ ورصد وتقييم الخطة الوطنية للإنتعاش وبناء السلام، الذي أنشأه فخامة الرئيس توادیرا.

كما ستُكرسُ جهودنا للتنفيذ الناجح لإطار المشاركة المتبادلة، وهو آلية للجنة بناء السلام فيه خبرة واسعة، بما أن اتفاقات مماثلة تُنفذُ في البلدان الأخرى المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام مثل ليبريا أو غينيا. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، فإن التشكيلة تشجع الحكومة والشركاء الدوليين على الاستفادة من الخطة الوطنية للانتعاش وبناء السلام وآليات متابعة إطار المشاركة المتبادلة لتعزيز التقدم في مجالات رئيسية مثل الأمن، والمصالحة، وتقديم الخدمات العامة الأساسية.

والمشاريع الجارية التي يدعمها صندوق بناء السلام تتسق بالفعل مع ”الخطة الوطنية للإنتعاش وتوطيد السلام“ وإطار المشاركة المتبادلة. وفي عام ٢٠١٦، أوجدت مبادرة للحد من العنف المجتمعي نفذتها المنظمة الدولية للهجرة تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى فرص العمالة المؤقتة لحوالي ٢ ٠٠٠ من مقاتلي سيليكا السابقين وأفراد المجتمعات المحلية التي عادوا إليها. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الصندوق الدعم لاستعادة الأمن العام والخدمات الأساسية، بما في ذلك إصلاح وتجهيز المباني الإدارية، في مقاطعتي أوبو وبيراو. وهناك مجموعة تدابير دعم رئيسية من الصندوق لمكافحة الإفلات من العقاب وإصلاح القطاع الأمني وتعزيز الحوار السياسي ستنطلق في ٢٠١٧، للمساعدة على بدء تنفيذ الخطة الوطنية للإنتعاش وتوطيد السلام وإطار المشاركة المتبادلة.

وتود التشكيلة أن تنوه بمؤتمر الاتحاد الأفريقي للتضامن مع جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي عقد في ١ شباط/فبراير ٢٠١٧، في أعقاب مؤتمر القمة ال ٢٨ للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، باعتباره مبادرة للاتحاد الأفريقي تروم تعبئة دعم إضافي من داخل أفريقيا تعزيزا للتعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع، فضلا عن جهود بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تمشيا مع الخطة الوطنية للإنتعاش وتوطيد السلام.

وفيما يتعلق بالمنطقة دون الإقليمية، التي ما فتئت تؤدي دورا هاما في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن التشكيلة تود أن نشجع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي في ما بذلاه مؤخرا من جهود للوساطة صوب تعزيز عملية الحوار التي تقودها الحكومة مع الجماعات المسلحة. وتتطلع التشكيلة إلى مشاركة لجنة بناء السلام في الاجتماع الأول لمجموعة الدعم الدولية التي تحل محل الآلية السابقة لفريق الاتصال الدولي.

وأخيرا، ستواصل التشكيلة تأييد إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة وإبلاغ أعضائها من خلال الفريق المرجعي المعني بسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من مركز التنسيق العالمي. وفي ذلك السياق، ترحب التشكيلة بتعيين المدعي العام الخاص اليوم. ونأمل أن يتم تعيين القضاة الدوليين في أقرب وقت ممكن حتى تتمكن المحكمة عقد جلساتها في أقرب الآجال. كما نرحب بامتنان بالتعهدات بالتبرع لتمويل عمليات المحكمة.

وأود أن أختتم بياني بشكر سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على التزامها بتنفيذ أنشطة التشكيلة. وأود أيضا أن أشكر أعضاء التشكيلة، والممثل الخاص للأمين العام بارفي وفريقه، وفضلا عن مكتب دعم بناء السلام، على ما قدموه من مساعدة ودعم وما بذلوه من جهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير هلال على إحاطته الإعلامية.

أدلي الآن ببيان بصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى.

يشرفني أن أوافي أعضاء مجلس الأمن بمعلومات بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي بياني، أعتزم التفكير في دوري بصفتي الرئيس منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ (انظر S/PV.7734)، والقيام أثناء ذلك بتسليط الضوء على عمل اللجنة وفريق الخبراء.

لقد وقعت تطورات إيجابية كثيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك التقدم المحرز في نزع السلاح والتسريح وإصلاح قطاع الأمن، وتحسين الحالة الأمنية في بانغي، ونجاح مؤتمر بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر. لكن رغم هذه التطورات، فإن تجدد أعمال العنف في الأجزاء الوسطى والشمالية من البلد، على النحو الذي وثقته فريق الخبراء، قد بلغ نطاقا وحدة لم يسبق لهما مثيل منذ أوائل عام ٢٠١٤، إذ يتحمل السكان المدنيون وطأة اشتداد القتال.

وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠١٦، استمعت اللجنة إلى عرض من منسق فريق الخبراء في سياق تقرير الفريق لمنتصف المدة. ولاحظ المنسق أن الجماعات المسلحة التابعة لائتلاف سيليكا السابق لا تزال تسيطر على أجزاء رئيسية من وسط وشرقي جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن التنافس بين الجماعة المسلحة ”الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى“ التابعة للمدعو نور الدين آدم الخاضع للجزاءات من جهة، والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التابع لعلي داراسا من جهة أخرى، أثرت سلبا على الحالة الإنسانية في البلد. ووفقا للفريق، فإن تهريب الأسلحة قد استمر في الجزء الشرقي جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال طريقين: أم دافوق، شمال

بيراو على الحدود مع السودان؛ وبيما، جنوب شرق بانغاسو الواقعة على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ٥ آب/أغسطس، استمع أعضاء اللجنة أيضا إلى إحاطة إعلامية من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، السيدة بانغورا، الذي لاحظت أنه طوال التراع، استُخدم العنف الجنسي بصورة منهجية من قبل الجماعات المسلحة في أجواء تتسم بالإفلات التام من العقاب. وشددت على أهمية القيام في الوقت المناسب بإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة كتدبير من تدابير المساءلة في مكافحة الإفلات من العقاب. وشجعت الممثلة الخاصة أيضا الوفود على النظر في إمكانية إضافة أسماء الأفراد المسؤولين عن أعمال العنف الجنسي إلى قائمة جزاءات اللجنة.

وفي ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٦، أضافت اللجنة فردين إلى قائمة جزاءاتها، علي كوني وسالم كوني، وأبوهما هو جوزيف كوني قائد جيش الرب للمقاومة الخاضع للجزاءات. وفي هذا السياق، أود أن أشكر فريق الخبراء على تقديمه إلى اللجنة أربعة بيانات تعليلية في عام ٢٠١٦ لإمكانية إدراج أسماء في قائمة الجزاءات. ومنذ إنشاء الفريق، قدم ما مجموعه ٢٩ بيانا تعليليا. ومعروض على اللجنة أيضا اقتراح لإدراج فردين في القائمة لا يزالان معلقين حاليا؛ وآمل أن نتمكن من المضي قدما بشأن هذه المقترحات في الوقت المناسب.

وفي ٩ أيلول/سبتمبر، عقدت اللجنة جلستها الرسمية مع ممثلي جمهورية أفريقيا الوسطى والدول الإقليمية تشاد وإثيوبيا وجنوب أفريقيا والسودان وأوغندا، في سياق تقرير الفريق لمنتصف المدة.

وقد شدد المنسق على أن الأحداث العنيفة التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠١٦ في بانغي وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى كانت تذكرة بأن الحالة الأمنية لا تزال هشة. وفي الشمال، لم يكن العنف بدافع رغبة مختلف الجماعات التابعة لائتلاف سيليكا في السيطرة على طرق التنقل الرعوي ومناطق التعدين ولكن أيضا للسيطرة على الامتيازات النفطية وما يتصل بذلك من فرص العمالة في قطاع الأمن الخاص. وأفاد الفريق بأن جهود نور الدين آدم الخاضع للجزاءات لإعادة توحيد الفصائل التابعة لائتلاف سيليكا السابق لم تتكلل بالنجاح، وأن مقاتلي الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى بزعامة آدم دخلوا في اشتباكات ضد اتحاد الوطنيين الكونغوليين بزعامة على داراسا. وبشأن حظر توريد الأسلحة، شجع الفريق الدول الإقليمية على التعاون مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تقديم طلبات الإعفاء لإعادة المعدات العسكرية في حوزتها التي تخص القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وأبرز المنسق أيضا ما أفادت به التقارير من انتهاكات حظر السفر من قبل نور الدين آدم وفرانسوا بوزيزي الخاضعين للجزاءات، وذكر الدول الإقليمية باستخدام إجراءات الإعفاء ذات الصلة لضمان الامتثال لنظام الجزاءات.

وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قدم المنسق لمحة عامة عن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير النهائي للفريق، مشيرا إلى أنه في حين تم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، تسبب تجدد العنف في وسط وشمال جمهورية أفريقيا الوسطى في العودة إلى فظائع أوائل عام ٢٠١٤. وتحركت جماعات أنتي بالاكا أولا إلى كاغا باندورو وبامباري لمواجهة ائتلاف سيليكا السابق، لكن في الآونة الأخيرة بدأت بعضها التعاون مع ائتلاف سيليكا السابق في القتال ضد اتحاد الوطنيين الكونغوليين. وزادت حدة المنافسات بين جماعات ائتلاف سيليكا في بريا والمناطق المحيطة بها. وفيما يتعلق بالدعوات التي وجهها عدة مسؤولين في حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لرفع حظر الأسلحة، أعرب الفريق عن رأي مفاده أن استعادة تسلسل وحيد للقيادة للقوات

المسلحة لأفريقيا الوسطى والمراقبة الفعالة على المخزونات الوطنية شرط مسبق للسماح بإعادة تسليح القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، أفاد الفريق بأن الأسلحة ظلت تتدفق على البلد عبر طرق الإمداد بالأسلحة المهربة من الدول المجاورة باتجاه الغرب والجنوب والشمال الشرقي.

وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عقدت اللجنة اجتماعها الرسمي السابع لمثلي جمهورية أفريقيا الوسطى والدول الإقليمية – الكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو – وكذلك الزملاء أعضاء اللجنة إثيوبيا وكينيا وجنوب أفريقيا والسودان وأوغندا، فيما يتعلق بالتقرير النهائي للفريق. وأبرز المنسق عددا من الانتهاكات المزعومة مؤخرا لحظر السفر من قبل نور الدين آدم وفرانسوا بوزيزي الخاضعين للجزاءات، وتحديدا سفر بوزيزي عبر كينيا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وسفر آدم من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى سيدو، جنوب تشاد، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ومن موندو في جنوب تشاد إلى لواندا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. كما قدم وفد جنوب أفريقيا معلومات إضافية فيما يتصل بطلب للحصول على استثناء من حظر السفر بأثر رجعي يتعلق بسفر بوزيزي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ .

وأكد العديد من الدول الإقليمية المشاركة عدم القدرة على السيطرة على الحدود الطويلة سهلة الاختراق، وشجعت المجتمع الدولي على تقديم المساعدة من أجل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر. ومن جانبي، نقلت الإعراب عن التقدير لوفود إثيوبيا والسودان وأوغندا لاستضافتها زيارات الفريق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وكررت دعوتي جميع الدول الإقليمية لمواصلة تعزيز التعاون مع الفريق، لا سيما فيما يتعلق بالزيارات إلى تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية في النصف الأول من هذا العام. كما شجعت الدول الإقليمية على النظر في إعادة المعدات الفتاكة وغير الفتاكة إلى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وأعربت عن استعدادي لمساعدة الدول في إعداد طلبات الاستثناء ذات الصلة إلى اللجنة. وتتطلع اللجنة إلى مزيد من المعلومات من وفد الكاميرون في هذا الصدد.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة تقديم الإرشادات إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والدول الإقليمية بشأن تنفيذ حظر توريد الأسلحة، ولا سيما بتوفير معلومات مفصلة عن إجراءات الإعفاءات ذات الصلة والمعلومات المطلوبة في المبادئ التوجيهية للجنة. واسمحوا لي أن أشير أيضا إلى أن اللجنة تعمل بنشاط مع فريق الخبراء والجهات المعنية الأخرى، وهي ملتزمة بمواصلة الحوار والمناقشات مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في المستقبل. وأنا مقتنع بأن الحالة الأمنية الراهنة في وسط وشمال جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن وفرة الأسلحة في البلد، تلزم اللجنة ومجلس الأمن بمواصلة رصد الحالة على أرض الواقع عن كثب. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا على وجوب تنفيذ الحظر من أجل حماية السكان المدنيين من الاستمرار في تحمل العبء الأكبر للصراع. ولكي نفعل ذلك، نحن بحاجة إلى تحسين التعاون فيما بين الدول الإقليمية من أجل المكافحة الفعالة للاتجار غير المشروع بالأسلحة وتجنيد المقاتلين الأجانب على يد الجماعات المسلحة.

وفيما يتعلق بحظر السفر، فإن اللجنة وأنا شخصيا، بصفتي رئيسا، واصلت الانخراط بنشاط مع الدول الإقليمية المعنية – وهي تشاد وكينيا وإثيوبيا وجنوب أفريقيا – عن طريق الرسائل وخلال الاجتماعات الرسمية، وتقديم المشورة بالأهمية الحاسمة لكفالة إجراء جميع مبادرات الوساطة على نحو يتماشى مع تدابير الجزاءات، باستخدام الإجراءات المناسبة للاستثناء من حظر السفر عملا بالقرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧) والمبادئ

التوجيهية للجنة. وحيث أنه لا ينتظر تقديم أي تعقيبات قريبا، انخرطت أنا وممثل رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر على الصعيد الثنائي مع وفد كينيا التماسا للمعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لحظر السفر من خلال قيام فرانسوا بوزيزي الخاضع للجزاءات بالسفر إلى نيروبي.

وبالمثل، شارك الفريق بنشاط مع الدول المعنية بتوفير المعلومات بشأن الانتهاكات المبلغ عنها لحظر السفر وتقديم المشورة بشأن إجراءات الإعفاء ذات الصلة. وأود أن أؤكد للزملاء أن اللجنة ستواصل العمل بشأن هذه المسألة لضمان التنفيذ الفعال لحظر السفر، وفي هذا الصدد، أود أن أردد الفقرة ٨ من القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧)، التي تحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، على أن تكفل سحب جوازات السفر ووثائق السفر الأخرى المزورة والمزيفة والمسروقة والمفقودة، وجوازات السفر الدبلوماسية الملغاة من التداول.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، كرر الفريق في تقريره النهائي أن الخاضع للجزاءات، ألفريد يكاتوم، ظل يتلقى مرتبه كعضو في البرلمان، في انتهاك تجميد الأصول. وشدد الفريق أيضا على أنه بعد أن تم إدراجه في القائمة، ظل يوجين نغايكوسيت يتلقى راتبه كضابط في الجيش، وهو ما يشكل انتهاكا آخر للتجميد الأصول. وأوجزت، أثناء زيارتي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في أيلر/مايو ٢٠١٦، إجراءات الإعفاءات ذات الصلة من تجميد الأصول وشددتُ على أهمية تعاون سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى مع اللجنة والفريق والأمانة العامة في ذلك الصدد. وفيما يتعلق بالفقرة ٤٨ من التقرير النهائي للفريق، فمن المهم جدا أن تصدر وزارة المالية والميزانية في جمهورية أفريقيا الوسطى توجيها إلى المصارف العاملة في البلد بتجميد أصول الأفراد الخاضعين للجزاءات.

ختاماً، أعتقد اعتقاداً راسخاً أنّ تدابير الجزاءات لم تبرح هامة في سياق الديناميات على أرض الواقع في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبصفتي الرئيس، سأبذل قصارى جهدي لضمان أن تواصل اللجنة المشاركة الكاملة في توفير التوجيه فيما يتعلق بتنفيذ تدابير الجزاءات، بما في ذلك من خلال النظر في عمليات إدراج جديدة في قائمة الجزاءات. وفي اجتماعات اللجنة مع الدول الإقليمية، شجعت ممثليها على اللجوء إلى عواصمهم التماسا للحصول على تأكيد بأن قائمة جزاءات اللجنة باتت متاحة في المطارات والموانئ والمعابر الحدودية ومصارف الدولة والمصارف التجارية أو المؤسسات المالية الأخرى والخطوط الجوية الوطنية والتجارية. وسأبذل قصارى جهدي أيضاً لضمان أن يتلقى فريق الخبراء المعلومات التي يطلبها من الدول الأعضاء، وبخاصة الدول الإقليمية والسلطات المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وإنني على اقتناع بأن التعاون بين الدول الإقليمية والفريق يكتسي أهمية حاسمة، ولا سيما في أعقاب اتخاذ القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧)، الذي وسع المجلس بموجبه نطاق حظر الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وولاية الفريق حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل أوروغواي.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أعرب عن شكرنا للإحاطات الإعلامية التي قدمها كل من السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ والسفير عمر هلال، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام؛ ولكم، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣).

تدرك أوروغواي أن الأحداث التي وقعت في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الأشهر الأربعة الماضية هي انعكاس لحقيقة أنه على الرغم من أن الحكومة تعمل جاهدة من نواحٍ عديدة، بدعم من المجتمع الدولي، لتحقيق الاستقرار والتنمية

المستدامة في البلد، فهي لا تزال تتعامل مع تحديات خطيرة. وينبغي أن نشدد على أن الجهود التي تبذلها الحكومة قد أسفرت عن إحراز تقدم كبير وجدير بالذكر. شكّل الاتفاق المبرم بين الحكومة ومعظم الجماعات المسلحة بشأن استراتيجية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلى جانب اعتماد سياسة أمنية وطنية وخطة لتطوير قوات للأمن الداخلي، خطوة مهمة قبلها معظم أصحاب المصلحة في أفريقيا الوسطى، باستثناء بعض الجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يوفر اعتماد برنامج وطني للمصالحة والتماسك الاجتماعي في تشرين الثاني/نوفمبر التوجيه والاستراتيجية في مجالات مثل التماسك الاجتماعي، والعدالة الانتقالية، والحوار مع الجماعات المسلحة، وعودة المشردين داخلياً واللاجئين وإعادة إدماجهم.

وندرك أن هذه الجهود مصممة للتعامل مع الأسباب الكامنة للنزاع، والتي يجب تناولها على نحو صحيح إذا أردنا تجنب حدوث انتكاسات. ومع ذلك، نشير مع الأسف إلى أن أوجه التقدم هذه لم تترجم بعد إلى تقدم ملموس بما يكفي للتصدي للتحديات التي يواجهها البلد. وفي هذا الصدد، يساور أوروغواي القلق إزاء الزيادات الأخيرة في العنف المذكورة في تقرير الأمين العام (S/2017/94)، بما في ذلك الحوادث المتفرقة في العاصمة بانغي والهجمات على حفظة السلام، إلى جانب ازدياد تواتر وشدة الاشتباكات بين الجماعات المسلحة خارج العاصمة، التي أسفرت عن مقتل ما يقدر بـ ٢٨٧ من المدنيين. وثمة سبب آخر للقلق هو تدهور الحالة الإنسانية. وفقاً للتقرير، فإن نصف ما يقدر بـ ٤,٦ مليون نسمة يشكلون سكان جمهورية أفريقيا الوسطى لا يزالون يعتمدون على المساعدة الإنسانية. ومن بين هؤلاء، يواجه مليونا نسمة انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهي زيادة كبيرة مقارنة بـ ١,٤ مليون نسمة كانوا في تلك الحالة عام ٢٠١٤.

ولذلك فمن الأهمية بمكان كفالة أن يواصل المجتمع الدولي تشجيع الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ودعمها من أجل تحقيق السلام والاستقرار. وفي هذا الصدد، فإن تعبئة المجتمع الدولي في مؤتمر بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر كان تعبيراً قوياً عن التضامن الدولي والالتزام بالتعلم من دروس الماضي وليس الانسحاب قبل الأوان. ونحث الشركاء الدوليين على الوفاء بالتزاماتهم وأن يظلوا منخرطين بنشاط في هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، سيكون المرسوم الرئاسي المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر الذي ينشئ الهيكل المؤسسي لتنفيذ إطار العمل المشترك والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام والإشراف عليهما وتقييمهما عوناً كبيراً في توجيه جهود الشركاء الدوليين والحفاظ على التزام سياسي رفيع المستوى بين البلد والمجتمع الدولي.

وأخيراً، أود أن أشيد بجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذين يؤدون كل يوم دوراً أساسياً في حماية المدنيين، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ودعم تنمية القدرات الوطنية للبلد، وكل ذلك في ظروف عمل صعبة للغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة كبونغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الرئاسة الأوكرانية لمجلس الأمن على تنظيم الإحاطة الإعلامية اليوم بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وأن أثني على أداء الوفد في ما هو برنامج حاشد لشهر قصير كهذا. وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام إيرفي لادسوس؛ والسفير عمر هلال، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام؛ وأشكركم، سيدي الرئيس، على وضوح ونوعية الإحاطات

الإعلامية، التي تعطينا نظرة متعمقة في المسائل التي تعرضها الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي تستمر على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه نحو تحقيق الاستقرار في مختلف المجالات.

وفي ضوء الإحاطات الإعلامية اليوم، من الواضح أن الحالة لا تزال هشة وغير مستقرة، وذلك يعود إلى التهديدات المستمرة التي تشكلها الجماعات المسلحة، التي تقتتل الآن فيما بينها من أجل السيطرة على مناطق التعدين في البلد وبالتالي تبقي على مستوى عالٍ من العنف. إن الهدف غير المعلن لبعض أنشطتها الإجرامية، ولا سيما فيما بينها، هو إفشال العملية السياسية الراهنة وإغراق البلد مرة أخرى في أزمة.

ولا تزال هناك تحديات كثيرة يتعيّن التغلب عليها، وقد حان الوقت للانتقال من الأقوال إلى الأفعال. لقد حدد رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى مراراً الأولويات التي يجب الوفاء بها من أجل استعادة البلد، وهي مذكورة في اتفاق إطار العمل المشترك بين جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي، والذي كان توقيعه في مؤتمر بروكسل في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر أمراً بالغ الأهمية لمستقبل بلدي. والحقيقة هي أن التعمير والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى مشروطان باستعادة السلام والأمن على نطاق البلد وتحقيق المصالحة الوطنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، شرع رئيس بلدي في إجراء حوار شامل مع مختلف الجماعات المسلحة، بهدف إقناعها بأهمية الانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن كشرط مسبق للتقدم والذي يرمي إلى جعلها تلتزم بحزم وبشكل ملموس بإنجاح البرنامج.

وقد أثرتُ مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن لأن المتكلمين السابقين شددوا بما يكفي على الجوانب الأخرى للحالة ولأن من الملح أن نبدأ تلك العملية. وسيتطلب تنفيذ أهداف الحكومة وأولوياتها الدعم والتوجيه من المجتمع الدولي، الذي يضطلع، من خلال مجلس الأمن، بدور رئيسي على النحو المنصوص عليه في إطار العمل المشترك، الذي يحدد بوضوح مسؤوليات أصحاب المصلحة. ونعتقد جميعاً أن تنفيذ الآلية الجديدة أمر لا غنى عنه إذا أريد لجمهورية أفريقيا الوسطى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة والسريعة. ويجب على المجتمع الدولي وشركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف العمل إذا أردنا كفالة ألا يتعرّض تقدمنا المحرز بشق الأنفس للخطر. وستُمكّن الالتزامات التي قُطعت في بروكسل الحكومة من التنفيذ الفعال لأولوياتها، والتي تعتمد إلى حد كبير على تعبئة الأموال التي جرى التعهد بها.

وأخيراً، أود أن أكرر امتناني لجميع أعضاء المجلس – وبخاصة الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على مشاركته الشخصية – على جهودهم الدؤوبة لتمكين بلدي من الخروج من هذه الأزمة الطويلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.